

مادة (٢) : تقوم كل من وزارة الكهرباء والمياه ووزارة البلديات الاقليمية والبيئة ووزارة الاسكان وبلدية مسقط ومكتب تطوير صحار وبلدية ظفار كل في مجال اختصاصه برد المبالغ التي تم تحصيلها طبقاً للقرار رقم ٩٧/١ المشار إليه .

مادة (٣) : تقوم كل من وزارة البلديات الاقليمية والبيئة ووزارة الاسكان وبلدية مسقط ومكتب تطوير صحار وبلدية ظفار كل في نطاق اختصاصه بأخذ تعهد بالصيغة المرفقة على كل من يطلب استخراج سند ملكية أو إباحة بناء أو شهادة إتمام بناء .

مادة (٤) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

مالك بن سليمان المعمري

وزير الاسكان

صدر في : ٤ من رمضان ١٤١٨ هـ

رئيس اللجنة العليا لتخطيط المدن

الموافق : ٣ من يناير ١٩٩٨ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦١٥)
الصادرة في ١٧/١/١٩٩٨ م

اللجنة العليا لتخطيط المدن

تعهد

اتعهد أنا الموقع أثناءه بعدم المطالبة بتوصيل خدمة الكهرباء إلا بعد أن تتوفر الامكانيات لدى جهات الإختصاص ووفق الخطة الموضوعة لذلك ، وفي حالة قيامي بعمل التوصيلات المذكورة أعلاه على نفقتي الخاصة فإنني لن أطلب بأية تعويضات مالية مقابل ذلك .

التاريخ :

الاسم :

التوقيع :

البنك المركزي العماني

لائحة رقم ب م / ٤٤ / ٧ / ٩٨

بشان نسبة التسليف

استناداً إلى المادة ٤ - ٥٠٦ من القانون المصرفي لعام ١٩٧٤ م .

وإلى القرار رقم ١١٨٠ / ١٠٢ / ٦ / ٩٨ / ١٢ الصادر في الاجتماع المنعقد في ٢١ يونيو ١٩٩٨ م ، قرر

مجلس المحافظين الآتي :

مادة (١) : لا يجوز لأي بنك مرخص أن يسلف سواء عن طريق القروض أو الخصم أو السحب

على المكشوف سواء كان ذلك مضموناً أو غير مضمون حينما يتعدى إجمالي مجموع

السلف المذكورة نسبة ٨٥٪ من إجمالي الودائع المنصوص عليها في المادة (٢) .

مادة (٢) : يحدد إجمالي الودائع على أساس مبلغ أو قيمة المطلوبات التالية سواء بالريال العماني أو بأي عملة أخرى .

١ - الودائع تحت الطلب وتشمل الحسابات الجارية وتحت الطلب .

٢ - ودائع الإيداع .

٣ - ودائع الأجل .

٤ - حسابات التأمين .

٥ - صافي المبالغ المستحقة للمكتب الرئيسي أو الفروع خارج عمان .

٦ - صافي المبالغ المستحقة لبنوك أخرى في الخارج .

٧ - رأس المال ويشمل الاحتياطيات والأرباح المرحلة والفائض .

مادة (٣) : على البنوك المرخصة حساب نسبة التسليف على إجمالي الودائع المنصوص عليها في المادة (٢) في نهاية كل يوم عمل كما هو موضح في النموذج (٩) الصادر من البنك المركزي العماني ، ويجب إرسال هذه النماذج إلى البنك المركزي خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام بعد انتهاء كل شهر .

وعلى البنوك المرخصة إرفاق توضيح كتابي لأي تجاوز لنسبة التسليف المنصوص عليها في المادة (١) .

مادة (٤) : فيما يخص الزيادات القائمة في تاريخ العمل بهذه اللائحة على نسبة ٨٥٪ يجب على البنوك المرخصة تخفيض هذه الزيادة تدريجياً والوصول بها إلى النسبة المقررة مع نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٨ م .

مادة (٥) : يفوض الرئيس التنفيذي للبنك المركزي في إصدار التعليمات والتفسيرات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة .

مادة (٦) : تلغى اللائحة رقم ب م ٨٥/٣/٢٦ - المادة ٤-٦ و٦ بشأن نسبة التسليف وكل حكم يخالف هذه اللائحة أو يتعارض معها .

مادة (٧) : تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها .

د . علي بن محمد بن موسى

وزير الصحة

نائب رئيس مجلس المحافظين

صدرت في : ١٦ من ربيع الآخر ١٤١٩ هـ

الموافق : ٩ من أغسطس ١٩٩٨ م

نشرت هذه اللائحة في الجريدة الرسمية رقم (٦٢٩)
الصادرة في ١٥ / ٨ / ١٩٩٨ م

لائحة : ب م / ٤٤ / ٩٨٧ / - ٢١ / ٣١ / ٨٥ / ٤ - ٦ - ١٠٤ (معدلة)
التاريخ :

البنك المركزي العماني
بيان رقم ٩ الخاص بنسبة التسليف (الحد المسموح به ٨٥٪)

(بالآلاف الريالات العمانية)

اسم البنك :
لشهر :

النسبة	ع						ال						التسليف (يتضمن الأرباح المستحقة للبنك في عمان عن طريق الأقران من البنوك)						التاريخ									
	المجموع	اجمالي رأس المال	مستحقات البنوك في الخارج (صافي)	مستحقات المركز الرئيسي والفروع والفرع التابعة (صافي)	ودائع الاجل	ودائع التوفير	ودائع تحت الطلب / تسييلات نقدية	الاجمالي	نقص ميزان البنك المركزي	اخرى	الأوراق التجارية القصيرة	التقروض	المسح على الكفوف	١	٢	٣	٤	٥		٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
١٤ ÷ ٧	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١٥																												